

مسح لأعمال العنف في لبنان خلال ٣٣ سنة

● بيروت - «الحياة» - أطلق المركز الدولي لـ العدالة الانتقالية بالتعاون مع «جامعة القديس يوسف» في بيروت و «مركز دراسات العالم العربي المعاصر»، أمس في بيروت، تقريراً بعنوان «إرث لبنان من العنف السياسي: مسح للانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ما بين عامي ١٩٧٥ و ٢٠٠٨»، يقدم جرعة بانتهاكات القانونين الدولي والوطني التي ارتكبت في لبنان بين التاريخين المذكورين.

ويجمع التقرير المكون من ١٣٩ صفحة، عمليات القتل الجماعية والقصف على المناطق المدنية وحالات الإخفاء القسري والاعتقالات وحالات النزوح القسري التي وقعت في المناطق اللبنانية كافة. ويسلط الضوء على أنماط العنف، مقدماً تحليلاً للأحداث من منظار قانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الإنساني الدولي.

ويشير التقرير إلى أن «الذاكرة الجماعية للأحداث المؤلمة، التي تناقلتها الأجيال في كل مجتمع من المجتمعات اللبنانية ولكن التي نادراً ما كانت تعالج، شكّلت عنصراً أساسياً في اشتعال العنف المتكرر».

وأوضحت رئيسة برنامج المركز الدولي لـ «العدالة الانتقالية» لدى لبنان كارمن حسون أبو جودة، أن «التقرير ليس مسحاً شاملاً، ولكن يجب استخدامه كمورد رئيسي تُبنى عليه الأبحاث والتحقيقات المستقبلية، وكذلك في النقاش الوطني حول حق الضحايا بمعرفة الحقيقة وتحقيق العدالة والتعويض».

وأضافت: «هذا التقرير عمل واحد من بين مجموعة منشورات تقع ضمن إطار مشروع عنوانه معالجة إرث النزاعات في مجتمع منقسم، يمتد على سنتين ويحظى بتمويل الاتحاد الأوروبي، الهدف منه المساهمة في الحد من خطر تكرار العنف في لبنان، وذلك من طريق معالجة إرث النزاعات المتعددة التي وقعت على الأراضي اللبنانية»، كاشفة أنه «سيتم إصدار تقريرين آخرين يتناول الأول منهما تأثير الإفلات من العقاب على الاستقرار في لبنان والثاني يعرض تطلعات الناس حول تدابير العدالة الانتقالية».

وأكدت أن «هذه المنشورات ستستخدم مجتمعةً في دعم النقاشات المستقبلية حول كيفية الخروج من دوامة العنف السياسي في لبنان وتزويدها بالمعلومات اللازمة، وكذلك ستساعد المجتمع اللبناني على معالجة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان».

وطالب ممثل بعثة الاتحاد الأوروبي لدى لبنان ديبغو إسكالونا- باتوريل كل مجتمع متضرر أن «يضع وصفته الخاصة لضمان تضميد جراحات الماضي بشكل مناسب ووضع الآليات التي تمنع حصول جولات جديدة من العنف والمعاناة، وضمان محاسبة المرتكبين».